

19/02/2026



## النصب في مشروع للسكن الاقتصادي

شركة استخلصت من زبائنها والدولة أزيد من 50 مليارا بتأسيس شركات فرعية بطرق احتيالية

تورطت شركات في عمليات تحايل طالت برامج ومشاريع السكن الاقتصادي والاجتماعي، عبر تأسيس شركات فرعية تابعة لها، واستعمالها وسيطاً عقارياً لبيع منتوجاتها العقارية المدعمة، بأثمان تفوق الأثمان المنسقة من قبل الدولة.

وتقوم الشركات الفرعية ببيع العقارات المدعمة للمواطنين بأسعار تتجاوز تلك التي حدتها الدولة، مع فرض رسوم إضافية كبيرة عليهم، من قبل رسوم فتح ملفات بيع، التي تتراوح لوحدها ما بين 4000 درهم و10 آلاف لكل مشترٍ، ما مكّنها من تحقيق عائدات وأرباح تجاوزت 50 ملياراً.

فضحّت هذا التلاعب شكايات رفعت إلى النيابة العامة، وجهات رقابية وجهازية، كشفت فيها بالمعطيات والوثائق، أن شركات غير معنية بالمشروع، تتولى مهمة تقوية الشقق للمواطنين، بطرق مشبوهة بدأة، بفرض مبالغ مالية غير قانونية محددة بين 4000 درهم و10 آلاف على كل راغب في اقتناه شقة بحجة إعداد ملفات بيع إدارية خاص به، وبعدها عرض مبالغ فيها، تحت مبرر أن المشروع السكني بيع بالكامل، وأن المعنيين سيسقطون من شقق أخرى، لكن بزيادة في السعر، تتجاوز 80 ألف درهم، حسب الموقع والطريق ومساحة الشقة.

وأوضحت الشكايات أن المتورطين يهدّون من هذه التلاعبات، تحقيق أرباح قياسية بالتحايل على الدولة والمواطنين، إذ بعد توقيع بنود الاتفاق معها لإنشاء مشروع للسكن الاقتصادي، والاستفادة من امتيازات وإعفاءات ضريبية لإنجاح التجربة، يقومون بإنشاء شركات تابعة لهم متخصصة في بيع العقارات نفسها.

ويتم إنجاز عقود تقوية مشبوهة لعدد كبير من الشقق لها، وعندما يتقدّم المواطنون للاقتناء يفاجئون بعبارة أنها بيعت بأكملها، مع تنبيههم إلى إمكانية الاستفادة من بعضها من شركة أخرى استفادت من المشروع. ورغم أن القانون يمنع بشكل قاطع بيع شقق السكن الاقتصادي إلى شركات وحصره على المواطنين، سيما دوبي الدخل المحدود، نجح المتورطون في التلاعب بهذه المعطيات، بمبرر أن الشركات التي أسسواها ستساعدهم على تسويق الشقق بعد أن تولت الشركة الأم عمليات البناء، لكن في الواقع أن الشركات الجديدة، ما هي إلا واجهة لعمليات سطوة منهجية على أموال الدولة والتلاعب في مشروع اجتماعي بالأساس مصطفى لطفي